**الآثار الاقتصادية لكل من القروض الداخلية والخارجية**

**تمهيد**

في البداية عند الحديث في هذا الموضوع علينا معرفة اننا نتحدث هنا عن الاثار الاقتصادية للقروض العامة، وتُعرف الآثار الاقتصادية للقروض العامة بأنّها هي كل الأموال التي تقترضها الدولة أو إحدى هيئاتها العامة من الأفراد والهيئات الخاصة والعامة والمحلية منها والأجنبية بشرط أن تتعهد بسداد تلك الأموال في موعدها وخدمة الدين وفق شروط القروض، كما تتشابه القروض بالضرائب، وذلك لأنّها لا تصدر إلا بإصدار قوانين.

**القروض العامة**

أرتبط ظهور القروض العامة ، بالعجز المالي التي تعاني منه الدولة ، وبالحاجة المالية المتزايدة ، وذلك لسد النقص المالي الذي تعاني منه الدولة لتمويل برامجها الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس يعتبر القرض العام من مصادر الإيرادات العامة للدولة ، وتلجأ الدولة الى هذه الوسيلة ، عندما تصل الضرائب الى حد الاستنفاذ ، بحيث لا تتمكن الدولة الى فرض المزيد منها.

**الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية**

عند الحديث حول القروض العامة فهناك مصادر للقروض سواء داخلية او خارجية، بالنسبة لمصادر القروض الداخلية يكون مصدر القرض من مدخرات الأفراد أو الشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى ، مما يؤدي الى خلق قوة شرائية جديدة.

أما عند الحديث عن الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية ، علينا ان نميز بين الاقتراض من الأفراد والشركات أو من الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى. في حالة الاقتراض من الأفراد والشركات ، سيؤدي ذلك الى تمويل جزء من مدخراتهم أو استثماراتهم الى القطاع العام ، بمعنى قيام القطاع العام بمنافسة القطاع الخاص في الحصول على الأموال مما سيؤدي الى رفع سعر الفائدة ثم التأثير على معدل نمو الناتج القومي. وإن آثار هذه القروض تعتمد على طريقة استخدامها سواء كان في تمويل الإنفاق الاستهلاكي أم في تمويل الإنفاق الاستثماري.  
وتختلف الآثار الاقتصادية لكل من هذه الاستخدامات ، ففي حالة استخدام القرض العام لتمويل انفاق استهلاكي في مجتمع لم يصل الى مستوى الاستخدام الى وجهازه الانتاجي يتصف بعدم المرونة سيؤدي الى زيادة الطلب الفعّال ولن يقابله زيادة مماثلة في حجم المعروض من السلع والخدمات مما سيؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار والى حدوث التضخم.  
أما في حالة استخدام القروض لتمويل مشروعات تنموية أي انفاق استثماري في مجتمع لم يصل الى مستوى العمالة التامة ويتمتع جهازه الانتاجي بالمرونة وهذا يؤدي الى زيادة في تكوين رؤوس الأموال وسيؤدي الى زيادة في الانتاج وبالتالي للزيادة في مستوى الدخل القومي ومعدل التنمية بالبلد.  
أما في حالة الاقتراض من وحدات الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية الاخرى ، معنى ذلك خلق قوة شرائية جديدة لم تكن موجودة من قبل. وبالرغم من هذه الزيادة بكمية النقود ستؤدي الى زيادة احتياطيات المصارف التجارية وبالتالي تبدأ المصارف بمجموعة مضاعفات لهذه الزيادة حسب قواعد النظام المصرفي السائد. لذلك يعارض الاقتصاديون  
أن تلجأ الدول النامية الى الاقتراض من الجهاز المصرفي حتى لا تؤدي عدم مرونة الجهاز المصرفي في تلك الدول الى التضخم وما ينتج عن ذلك من آثار سيئة على الاقتصاد، لان التضخم يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بما لا يتفق مع العدالة الاجتماعية.

**الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية**

تحدثنا في الاعلى عن القروض العامة ومصادرها للقروض الداخلية، أما عن مصادر القرض الخارجي فيكون القرض على شكل مبلغ نقدي يدفع الى الحكومة مباشرة أو قد يكون على شكل مبلغ عيني عن طريق تزويد الدولة المقترضة بقيمة القرض على شكل آلات ومعدات استثمارية.

أما عند حديثنا حول الآثار الاقتصادية للقروض الخارجية ، فهي الاخرى تختلف تبعا لطريقة استخدامها ، ففي حالة قيام الدولة باستخدام مبلغ القرض الخارجي لاستيراد سلع استهلاكية ، دون ان ينتج عن ذلك أي زيادة في الطاقة الإنتاجية  
للدولة المقترضة ، هنا ستظهر الآثار السلبة والسيئة على اقتصاد تلك الدول ، والمتمثلة في تحمله عبء تسديد أقساط وفوائد الدين بالنقد الأجنبي.

ولو أنفق القرض العام الخارجي على إقامة مشاريع تنموية عديمة الجدوى الاقتصادية ( كما يحدث الان في العراق ) فبهذه الحالة ستتعرض هذه المشاريع الى خسارة مما يحمل اقتصاد الدولة المقترضة عبء تسديد الاقساط وفوائد القرض اضافة الى عبء تسديد خسارة هذه المشاريع.

أما اذا قامت الدولة في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لمشاريع تنموية اجريت لها دراسات جدوى اقتصادية جيدة من مبلغ القرض ، سيؤدي ذلك الى تكوين رؤوس الأموال وزيادة الطاقة الإنتاجية ، مما يؤدي الى رفع مستوى الدخل القومي ، كما يشجع على انتاج سلع كانت تستورد سابقا ، أو يمكن أن توجه جزء أو كل انتاج هذه المشاريع للتصدير ، مما يوفر عملة اجنبية وبالنتيجة يؤدي الى تحسين ميزان المدفوعات.

أما سلبيات القروض الخارجية فتتمثل ، بأن القروض الخارجية تشكل عبئا حقيقيا بالنسبة لاقتصاد الدولة المقترضة ، أذ يتوجب عليها دفع فوائد وأقساط الدين بالعملة الأجنبية ، مما يتطلب اقتطاع جزء من ثروة البلد ، وهذا سيؤدي الى احداث خلل في ميزان المدفوعات، وخصوصا للدول النامية التي تعاني من شحة العملات الأجنبية.

وكذلك تؤثر هذه القروض الخارجية على سعر صرف عملة الدولة المقترضة عند حلول موعد تسديدها.

إن القرض الخارجي يتيح فرصة لتدخل الدولة المقرضة في الشؤون الاقتصادية والسياسية للدولة المقترضة ، واستخدام القرض كوسيلة قوية على الدول المقترضة كي تنتهج نهجا سياسيا معين.

**الطالب / محيي الدين محمد محسن سعيد**